موزعة على 147,9 مليوناً للمواد الأساسية و169,5 مليوناً لـ «الإنشائية» و17,7 مليوناً لحليب الأطفال

335,22 مليون دينار فاتورة دعم التموين في 2025

- 274,669 بطاقة تموينية بنهاية 2025 بإجمالي عدد مستفيدين بلغ 2,34 مليون مستفيد
- 651 ترخيصاً لمعارض تجارية ومعارض ذهب ومجوهرات داخل الكويت العام الماضي
- 2,9 مليار دينار إجمالي الصادرات الكويتية المنشأ غير النفطية إلى دول العالم في 2025
- 132,28 طناً معادن ثمينة دمغت في 2025 بإجمالي رسوم 3,243 ملايين دينار

طارق عرابي

كشفت البيانات الحديثة الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة، والتي اطلعت عليها «الأنباء»، عن أن إجمالي فاتورة دعم المواد التموينية الأساسية وحليب ومغذيات الأطفال والمواد الإنشائية خلال العام الماضي 2025 بلغ نحو 335,22 مليون دينار، كان الجزء الأكبر منها مخصصا لدعم المواد الإنشائية بنسبة بلغت 50,57٪ من إجمالي المبالغ المنصرفة لدعم المواد التموينية بإجمالي وقدره 169,52 مليون دينار، فيما استحوذ الدعم الموجه للمواد الأساسية على نحو 44,13٪ من إجمالي الدعم بقيمة بلغت 147,92 مليون دينار، بينما بلغ حجم الإنفاق على دعم حليب ومغذيات الأطفال نحو 17,77 مليون دينار من إجمالي مبلغ الدعم المنصرف، وبحصة تبلغ نحو 5,30٪.

وأظهرت البيانات أن الربع الأول من العام الماضي سجل أعلى إنفاق على دعم المواد التموينية منذ بداية العام، وذلك بإجمالي 93,35 مليون دينار، فيما بلغ إجمالي الدعم المنصرف خلال الربع الثاني من 2025 نحو 90,99 مليون دينار، وجاء الربع الثالث بإجمالي إنفاق بلغ 76,34 مليون دينار، بينما بلغ في الربع الرابع 74,5 مليون دينار.

قطاع التموين

أما فيما يتعلق بقطاع التموين فقد أظهرت البيانات أن إجمالي عدد البطاقات التموينية التراكمية المسجلة لدى الوزارة حتى نهاية 2025، بلغ نحو 274,669 بطاقة تموينية، فيما بلغ عدد الأفراد المستفيدين من التموين التراكمي حتى نهاية 2025، نحو 2,34 مليون مستفيد.

وبحسب البيانات، فقد بلغ إجمالي عدد البطاقات التموينية التي تمت إصدارها خلال العام الماضي نحو 6921 بطاقة تموينية، فيما بلغ عدد الأفراد الذين تمت إضافتهم إلى البطاقات التموينية نحو 130 ألف فرد.

الصادرات الكويتية غير النفطية

على صعيد آخر، كشفت بيانات وزارة التجارة والصناعة عن تسجيل إجمالي قيمة الصادرات الكويتية المنشأ غير النفطية ما قيمته 2,90 مليار دينار خلال العام الماضي، حيث بلغت قيمتها خلال الربع الأول من العام نحو 919,58 مليون دينار، فيما بلغت خلال الربع الثاني نحو 671,71 مليون دينار، وفي الربع الثالث نحو 876,97 مليون دينار، فيما بلغت بنهاية العام نحو 437,38 مليون دينار.

وتفصيليا، بلغ إجمالي الصادرات الكويتية المنشأ غير النفطية إلى دول مجلس التعاون الخليجي نحو 1,56 مليار دينار خلال العام الماضي، مستحوذة على نحو 53,82٪ من الإجمالي، فيما استحوذت الصادرات إلى القارة الأوروبية على نحو 26,29٪ من الإجمالي بما قيمته 763,91 مليون دينار.

وحلت الصادرات الكويتية المنشأ غير النفطية إلى الدول العربية والإسلامية في المرتبة الثالثة بما قيمته 506,87 ملايين دينار، مستحوذة على 17,44٪ من إجمالي الصادرات طوال العام الماضي، وجاءت دول القارتين الآسيوية واستراليا رابعا بنحو 1,82٪ من الإجمالي، وبما قيمته 52,82 مليون دينار.

وفي المرتبة الخامسة، جاءت الصادرات الكويتية المنشأ غير النفطية إلى دول القارة الأفريقية بما قيمته 15,74 مليون دينار، مشكلة نسبة 0,54٪ من الإجمالي، وأخيرا جاءت الصادرات إلى القارتين الأميركيتين بما قيمته 2,49 مليون دينار، بما يعادل نحو 0,09٪ من الإجمالي.

رخص المعارض المؤقتة

أما على صعيد تراخيص المعارض التجارية المؤقتة ومعارض الذهب والمجوهرات داخل الكويت، فقد شهد العام 2025 إصدار 651 ترخيصا لمعارض مختلفة، من بينها 608 تراخيص لمعرض تجاري مؤقت، بينما تم إصدار 43 ترخيصا لمعرض مؤقت للذهب والمجوهرات.

وتظهر البيانات أن الربع الأول من العام الحالي، شهد إصدار نحو 173 رخصة للمعارض التجارية المؤقتة داخل البلاد، مقسمة على 163 ترخيصا لمعرض تجار مؤقت، و10 تراخيص لمعرض مؤقت للذهب والمجوهرات.

فيما شهد الربع الثاني إصدار 60 رخصة، مقسمة على 55 ترخيصا لمعرض تجار مؤقت، و5 تراخيص لمعرض مؤقت للذهب والمجوهرات، وفي الربع الثالث تم إصدار 74 رخصة، مقسمة على 67 ترخيصا لمعرض تجار مؤقت، و7 تراخيص لمعرض مؤقت للذهب والمجوهرات، بينما شهد الربع الرابع والأخير من العام طفرة كبيرة في إجمالي عدد المعارض بواقع 343 معرضا، وذلك بسبب ارتفاع الطلب على تراخيص المعارض التجارية المؤقتة التي سجلت عددا وقدره 323 مقابل 20 ترخيصا لمعارض ذهب ومجوهرات مؤقتة خلال الربع الأخير من العام.

المعادن الثمينة

وفيما يتعلق بإدارة المعادن الثمينة بوزارة التجارة والصناعة، فقد أظهرت البيانات قيام الوزارة بفحص نحو 132,28 طنا من المعادن الثمينة خلال عام 2025، بإجمالي رسوم محصلة عنها بلغت نحو 3,243 ملايين دينار، حيث قامت إدارة المعادن الثمينة بفحص نحو 11,98 طنا من المعادن الثمينة خلال الربع الأول، وحصلت رسوما عنها بقيمة 516,19 ألف دينار وبنسبة إجمالية بلغت 15,91٪ من إجمالي الرسوم المحصلة طوال العام، فيما تم فحص نحو 43,31 طنا من المعادن الثمينة خلال الربع الثاني من العام الحالي، وحصلت رسوما عنها بما قيمته 1,06 مليون دينار وبنسبة بلغت 32,88٪ من إجمالي الرسوم المحصلة، أما الربع الثالث فقد شهد فحص نحو 12,27 طنا من المعادن الثمينة، وحصلت عنها رسوما بقيمة 488,54 ألف دينار وبنسبة إجمالية بلغت 15,06٪ من إجمالي الرسوم المحصلة، فيما شهد الربع الرابع والأخير من عام 2025 فحص 64,71 طنا من المعادن الثمينة بإجمالي رسوم محصلة كانت الأعلى بواقع 1,17 مليون دينار وبنسبة بلغت 36,14٪ من إجمالي الرسوم المحصلة طوال العام 2025.

لعملاء «بيتي» وبالتعاون مع «حزاية»

«بيت التمويل» يقدم برنامجاً تعليمياً مبتكراً لتعزيز مهارات الأطفال

ضمن جهوده المستمرة لتعزيز وتنمية مهارات الأطفال وترسيخ مفاهيم التعليم المبكر، نظم بيت التمويل الكويتي بالتعاون مع «حزاية» برنامجا تدريبيا مبتكرا لعملاء حساب «بيتي» للأطفال تحت مسمى اسم الله «الرزاق» التي من خلالها يتعلم الأطفال معنى الاسم ودلالته.

ويهدف البرنامج إلى تقديم تجربة تعليمية وتربوية، تعتمد على القصص والأنشطة الإبداعية التي تساعد الأطفال على فهم معنى الرزق وربطه بالقيم الإيجابية مثل الشكر والكرم والتفاؤل. كما يتضمن البرنامج ورش عمل تحفز التفكير والإبداع، وتشرك الأطفال في تجارب عملية تلائم أعمارهم وقدراتهم.

ويحرص بيت التمويل الكويتي دائما على دعم مثل هذه المبادرات، التزاما وإيمانا من البنك بالاستمرار في تطوير المجتمع بمختلف شرائحه، بالإضافة إلى تعزيز القيم الإيجابية بين الأجيال القادمة. وتعد هذه المبادرة امتدادا لعدد من الأنشطة النوعية التي ينظمها بيت التمويل الكويتي ضمن برنامج «بيتي»، من بينها ورشة الأمن السيبراني التي أقيمت بالتعاون مع الشريك الاستراتيجي أكاديمية (CODED) للبرمجة، لتعريف الأطفال بمخاطر الاستخدام غير الآمن للأجهزة الإلكترونية وتعزيز سلوكهم الرقمي الآمن.

ويعد «بيتي» برنامجا مخصصا للأطفال من سن الولادة حتى 14 عاما، ويهدف إلى تعزيز الثقافة المالية لديهم منذ الصغر من خلال توفير حساب توفير استثماري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب سلسلة من الفعاليات والأنشطة التعليمية والترفيهية التي تعنى بتطوير مهارات الأطفال، وتنمية وعيهم المالي والاجتماعي. كما يوفر الحساب بطاقة خاصة للسحب الآلي، وخدمات إلكترونية تتيح لأولياء الأمور متابعة الحساب وإدارته بسهولة.

يذكر أن مكتبة «حزاية» متخصصة في كتب الأطفال والشباب، وتهدف إلى تعزيز سلوك القراءة لدى الأطفال وإثراء عقولهم بالمفاهيم الهادفة، من خلال قصص منتقاة بعناية تتلاءم مع أرقى الأساليب التوجيهية التي يلتمسها الوالدان.

صورة جماعية للأطفال المشاركين في البرنامج التعليمي

جانب من أنشطة البرنامج

السوق الأول إلى 38 شركة الأحد المقبل.. مع تطبيق نتائج المراجعة السنوية

760 مليون دينار مكاسب «البورصة» في أسبوع.. مع عودة الزخم الشرائي

شريف حمدي

تشهد بورصة الكويت، تزامنا مع بدء تعاملات فبراير الجاري، عودة تدريجية للمسار الصاعد بعد تراجع حدة الحركة التصحيحية التي سيطرت على مجمل التداولات خلال يناير الماضي بهدف جني الأرباح من الأسهم التي حققت مستويات سعرية لافتة بنهاية العام الماضي.

وسط توقعات باستمرار النشاط الإيجابي مدعوما بتنوع الفكر الاستثماري القائم على استهداف الأسهم على أساس جدوى الفرص وتحقيق العوائد، في ظل ترقب أطراف السوق لمرحلة الكشف عن النتائج المالية للعام الماضي والتي بموجبها ستتم إعادة هيكلة محافظ الاستثمار. وأنهت البورصة تعاملات الأسبوع الأول في فبراير على ارتفاع أداء كافة المؤشرات على إثر عمليات شراء انتقائية لازمت السوق أول 3 جلسات بالأسبوع قبل أن يجنح إلى التراجع بآخر جلستين بعودة عمليات جني الأرباح.

ومع جنوح مؤشرات السوق للارتفاع بشكل عام، ارتفعت القيمة السوقية للبورصة بنسبة 1,5٪ بمكاسب 760 مليون دينار، ليصل إجمالي القيمة السوقية بنهاية التعاملات الأسبوعية إلى 51,91 مليار دينار ارتفاعا من 51,15 مليار دينار الأسبوع الماضي.

وفي التفاصيل، ارتفعت القيمة بافتتاح الأسبوع بنحو 551 مليون دينار، ثم استمرت المكاسب بجلسة الاثنين بإضافة 99 مليون دينار، وقفزت المكاسب بجلسة الثلاثاء بـ 696 مليون دينار، قبل أن تتراجع في جلسة الأربعاء بنحو 349 مليون دينار، ثم في جلسة ختام الأسبوع بـ 237 مليون دينار، لينهي السوق تعاملاته الأسبوعية على مكاسب في المجمل.

وعلى مستوى السيولة، شهدت التدفقات تراجعا بنسبة 15٪، ببلوغ متوسط التداول اليومي 68 مليون دينار بمحصلة أسبوعية 340 مليون دينار، مقارنة مع 80 مليون دينار كمتوسط يومي الأسبوع الماضي بإجمالية سيولة 398 مليون دينار بارتفاع نسبته 10٪، وتركزت السيولة حول اسهم بيت التمويل والوطني والدولي والخليج من الأسهم البنكية، إضافة إلى جي اف اتش والف للطاقة وصناعات.

فيما ارتفعت كميات الأسهم المتداولة بنسبة 16٪، إذ بلغت كميات التداول خلال الأسبوع 1,40 مليار سهم ارتفاعا من 1,21 مليار سهم الأسبوع الماضي.

البلاد تمتلك أحد أكبر مخزونات الأصول المالية الحكومية بين الدول السيادية المصنفة عالمياً

«S&P»: الكويت تمتلك قوة استثنائية في أوضاعها المالية العامة

حافظت دولة الكويت على تصنيفها الائتماني المرتفع عند مستوى (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفق ما أكدته وكالة «ستاندرد آند بورز» (S&P) في تقريرها حول النظرة السيادية لمنطقة الشرق الأوسط لعام 2026، مستندة إلى قوة استثنائية في أوضاعها المالية العامة والخارجية، وامتلاكها أحد أكبر مخزونات الأصول المالية الحكومية بين الدول السيادية المصنفة عالميا.

وأوضحت الوكالة أن الميزانيات العمومية العامة والخارجية لدولة الكويت ستظل قوية للغاية خلال أفق التوقعات، مدعومة بمخزون ضخم من الأصول المالية السائلة، تقدره الوكالة بما يتجاوز 500٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمنح الدولة قدرة عالية على امتصاص الصدمات الاقتصادية والمالية، والتعامل مع تقلبات أسعار النفط دون ضغوط على الاستقرار المالي أو الخارجي.

وبين التقرير أن العجز المالي للحكومة العامة لا يعكس ضعفا في المركز المالي للدولة، في ظل امتلاك الكويت قاعدة أصول مالية ضخمة تمكنها من تمويل العجز دون ضغوط تمويلية.

وعلى صعيد الأداء الاقتصادي، أشار التقرير إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الكويت بلغ 1,97٪ في عام 2025، مع تسجيل 2,06٪ في عام 2026، بما يعكس نموا معتدلا يتماشى مع طبيعة الاقتصاد النفطي، واستمرار التوازن بين الأنشطة النفطية وغير النفطية. وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، واصلت الكويت تسجيل فوائض قوية في الحساب الجاري، حيث بلغ الفائض 23,32٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، وتراجع إلى 19,77٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، وهو ما يعكس استمرار متانة التدفقات الخارجية وقدرة الدولة على تلبية التزاماتها الخارجية بسهولة.

كما أظهر التقرير أن مؤشر صافي الدين الخارجي الضيق إلى متحصلات الحساب الجاري بلغ 641,94٪ في عام 2025، وارتفع إلى 684,66٪ في عام 2026، وهو مؤشر يعكس فائضا خارجيا ضخما جدا ويؤكد القوة الاستثنائية للمركز الخارجي للكويت.

وضمن التقييم التفصيلي لعناصر الجدارة الائتمانية، حصلت دولة الكويت على أفضل الدرجات الممكنة (1) في كل من التقييم الخارجي، وأداء الميزانية العامة، وتقييم الدين العام، فيما جاءت درجات التقييم المؤسسي عند 4، والتقييم الاقتصادي عند 3، والتقييم النقدي عند 4، ما يعكس انخفاض مستويات المخاطر المالية والخارجية مقارنة بدول المنطقة.

1,23 مليار دينار إجمالي التوزيعات النقدية والمنحة للقطاع عن العام الماضي

البنوك تختتم الكشف عن نتائج 2025.. وتحقق 1,67 مليار دينار أرباحاً صافية

علاء مجيد

اختتمت البنوك المحلية أمس الإفصاح عن نتائجها المالية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2025، وذلك عقب إعلان بنك وربة أمس عن بياناته المالية. وبحسب رصد أعدته «الأنباء»، أظهرت البيانات المالية للبنوك في 2025 نموا بصافي الأرباح نسبته 0,61٪ وبقيمة 10,24 ملايين دينار، مسجلة أرباحا صافية بـ 1,67 مليار دينار، بالمقارنة بـ 1,66 مليار دينار في عام 2024.

وبحسب البيانات، استحوذت البنوك التقليدية الخمسة على 51,37٪ من أرباح القطاع بـ 858,3 مليون دينار، مقارنة بـ 916,34 مليون دينار بنهاية 2024، فيما استحوذت البنوك الإسلامية الأربعة على 48,63٪ من إجمالي أرباح القطاع بـ 744,08 مليون دينار وبنسبة نمو سنوية بلغت 9,17٪ وبقيمة 68,28 مليون دينار مقارنة بـ 744,08 مليون دينار بنهاية 2024.

وبلغ إجمالي التوزيعات النقدية وأسهم المنحة للبنوك الإسلامية والتقليدية خلال العام الماضي 1,23 مليار دينار مقسمة إلى 942,79 مليون دينار توزيعات نقدية على المساهمين و287,44 مليون دينار أسهم منحة.

وأظهرت البيانات المالية ارتفاع إجمالي التوزيعات النقدية وأسهم المنحة للبنوك خلال العام الماضي بنسبة 6٪ وبقيمة 70,12 مليون دينار، مقارنة بـ 1,16 إجمالي التوزيعات في عام 2024.